اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها
من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون
معها الا يوجب شيئ من الامر الآخر بين مجموع وزنين
الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا
مجموعهما فاذكر الغير المنصرف الذى احدهما العلمية
بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد
انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب
الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببية
فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد
فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله تقتضى ان اصيغت بكسرتين
علما للمغايرة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يبنى على فتحتين

فليس بعم

بفتحتين فانما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه
والجواب ان هذا امر غير محقق الجواز وروصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق
فيه العدل تحقيقا كان او تقديرا كم تجامع وزن
الفعل ايضا فقد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين
فى اصحت ورأى العدل وهما العلمية وان ثبت
ثم انه ان راعى استثناء مثل احمر علما اذا تاخر عن هذه
القاعدة على قول سيبويه وخالف سيبويه الاخفش
الاخفش المشهور تلميذ سيبويه وسيجىء قول
التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعلا اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان
غير مخل تنبيها على ذلك فى انصرف نحو احمر

هو ابو الحسن

Copyright © King Saud University